SMEX
تعزيز الحقوق الرقمية
Advancing Digital Rights

## من المشاركة إلى الصمت:

# تقييم مدى قمع محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة (SRHR) على مواقع التواصل الاجتماعي في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا (WANA)

## كلمة شكر

أُجري هذا البحث في إطار مشروع "مسارُنا"، وهو برنامج يمتدّ على 5 سنوات ويهدف إلى حشد طاقات الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتّى يتمكّنوا من الدفاع عن صحّتهم/نّ وحقوقهم/نّ الجنسية والإنجابية. عملت "سمكس"، وهي منظّمة غير حكومية مقرُّها لبنان وتُعنى بتعزيز الحقوق الرقمية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا من خلال الأبحاث والحملات والمناصرة، على استكشاف الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية ضمن نطاق الحقوق الرقمية كما حلّلت السياسات والممارسات التي تُتَّبع للإشراف على المحتوى على منصّات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك"، و"انستغرام"، و"تيكتوك"، و"اكس" ("تويتر" سابقاً)، و"يوتيوب"، وتحديداً المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا.

تولّى **أحد الباحثين/ات**، وقد فضّل/ت عدم الكشف عن اسمه/ا، جمع البيانات وإجراء المقابلات وكتابة البحث.

قدَّمَ **ناثان سيلبر** الدعم في صياغة المسألة البحثية ومنهجية البحث وبنيته.

عمل كلٌّ من **ماريان رحمة**، و**ديونيسيا بيبا**، و**كونور ميتيهان دورماز** على تحليل السياسات المتّبعة على الإنترنت بشأن الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية.

قدّمت **عفاف عبروقي** الإرشاد والدعم التحريري.

"سمكس" هي منظمة غير ربحيّة تسعى إلى النهوض والدفاع عن حقوق الإنسان في العالم الرقمي في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. رؤيتنا تتمثّل في أن يكون كلّ مواطن في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا قادراً على الوصول إلى الإنترنت وشبكات الاتصالات وغيرها من المساحات المترابطة الأخرى. نؤمن بالعلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان والحقوق الرقمية، وانطلاقاً من ذلك، تركّز "سمكس" جهودها على تغطية ودراسة أثر التكنولوجيا على الحريات الأساسية.

نشر في **نيسان/أبريل 2024** من قبل "سمكس".

زوروا/ن **www.smex.org** للمزيد.

هذا العمل مرخّص بموجب إسناد المشاع الإبداعي 4.0 الرخصة العامة الدولية.

## جدول المحتويات


| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| قائمة المصطلحات الأساسية والتعاريف | 4 |
| الملخّص التنفيذي | 6 |
| الاستنتاجات الرئيسيّة | 7 |
| توصيات موجّهة إلى المنصات | 8 |
| المقدمة | 10 |
| المنهجيّة | 12 |
| لمحة عن الرقابة المفروضة على محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة (SRHR) | 14 |
| ازدواجية المعايير والانحياز في الإشراف على المحتوى | 18 |
| التشدّد في الإشراف على إعلانات الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة والرفاه | 23 |
| عدم استثناء المحتوى التعليمي والفني | 28 |

## قائمة المصطلحات الأساسية والتعاريف

- **مدير الإعلانات** – أداة من "ميتا" (Meta) يستخدمها المعلنون لابتكار الإعلانات وتشغيلها وإدارتها.
- **انتشار الإعلانات** – تقدير لإجمالي عدد الأشخاص الذين يشاهدون الإعلان.
- **استئناف**– تتضمّن الاستئنافات طلب المستخدمين/ات تغييراً رسمياً لقرار الشركة في ما يتعلّق بالإشراف على المحتوى أو تقييد الحساب.
- **تقييد الحساب** – يشير المصطلح إلى حصر أو توقيف أو وقف تشغيل أو حذف أو إزالة حساب مستخدم/ة معيّن/ة أو أذونات حساب المستخدم/ة.
- **المحتوى الإعلاني** – يشير المصطلح إلى المحتوى المدفوع ليتمّ عرضه على مستخدمي/ات شركةٍ ما.
- **سياسات المحتوى الإعلاني** – يشير المصطلح إلى الوثائق التي تصف قوانين الشركة في ما يتعلّق بشروط المحتوى الإعلاني المسموح عرضه على المنصة.
- **تنظيم المحتوى و/أو توصيات و/أو تصنيف**– يشير المصطلح إلى استخدام الخوارزميات والتعلّم الآلي إضافةً إلى تقنيات اتخاذ القرارات الآلية الأخرى للإشراف وتشكيل والتحكم تدفّق المحتوى والمعلومات على المنصة بشكلٍ مخصّص لكلّ مستخدم/ة.
- **الإشراف على المحتوى** – يشير المصطلح إلى عملية مراقبة ومراجعة محتوى المستخدمين/ات لحصر المحتوى الذي لا يتماشى مع معايير أو توجيهات منصةٍ ما أو إزالته.
- **إجراءات الإشراف على المحتوى** – تشير إجراءات الإشراف على المحتوى إلى الخطوات التي تتّخذها المنصّات لتقييد ظهور المحتوى أو قدرات حساب المستخدم/ة. وقد ينفّذ هذه الإجراءات أفرادٌ أو أنظمة آليّة أو الاثنين معاً.
- **تقييد المحتوى** – يشير إلى إجراء تتّخذه المنصّة يجعل بعضاً من محتوى المستخدم/ة محجوباً أو أقل ظهوراً على المنصة أو الخدمة. وقد يتضمّن أيضاً إزالة المحتوى بأكمله أو مظاهر أقل تطرفاً مثل حجب المحتوى عن بعض المستخدمين/ات (مثال: سكان بعض الدول أو الأشخاص تحت سنٍ معين)، ما يعني حصر قدرة المستخدمين/ات على التفاعل مع المحتوى (استحالة وضع علامة إعجاب) أو تقليل مقدار التضخيم الذي توفّره أنظمة تنظيم المنصة.
- **بلاغ** – يشير المصطلح إلى عمليّة إبلاغ الشركة أن المحتوى أو الحساب ينتهك قوانين الشركة أو الإشارة التي تنقل المعلومات إلى الشركة. وتحدث هذه العملية إما داخل المنصة أو عبر عمليةٍ خارجية. وتتضمّن الجهات المبلّغة مستخدمين/ات وأنظمة خوارزمية وموظفي/ات الشركات وحكومات وكيانات خاصّة أخرى.
- **مجتمع الميم والآخرون (LGBTQ+)** – وهو مصطلح يعبر عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وآخرين ممّن لا يشعرون بالانتماء إلى هذه الهويّات.
- **الانتشار العضوي** – يشير إلى عدد الأشخاص الذين شاهدوا إعلاناً غير مدفوع على مواقع التواصل الاجتماعي.
- **الغسيل الوردي** – يشير هذا المصطلح إلى الاستحواذ على قضايا مجتمع الميم والآخرين (عادةً من قِبل الحكومات أو شركةٍ ما) كدليلٍ على التحرّر/الليبرالية والديمقراطية، في محاولةٍ لتشتيت الانتباه عن ممارساتها الاستبداديّة والعنيفة والمتعصّبة.

/https://femmagazine.com/feminism-101-what-is-pinkwashing

- **الحقوق المتعلّقة بالصحة الجنسيّة والإنجابيّة (SRHR)** – توفّر لجنة غوتماخر-لانسيت (Guttmacher-Lancet Commission) التعريف التالي: "يشير مصطلح الصحة الجنسية والإنجابية إلى حالةٍ من الرفاه الجسدي والعاطفي والنفسي والاجتماعي المتعلّقة بكافّة جوانب الحياة الجنسية والإنجابية، ولا تقتصر على عدم الإصابة بالمرض أو الخلل أو العجز. من هنا أهميّة أن تعي المقاربة الإيجابيّة للحياة الجنسية والإنجابية دور العلاقات الجنسية الممتعة والثقة والتواصل في تعزيز الثقة بالنفس والرفاه بشكلٍ عام. ويحقّ للجميع اتّخاذ القرارات التي تتعلّق بأجسادهم إضافةً إلى الوصول إلى الخدمات التي تدعم هذا الحق."[1] وفي سبيل تحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة ، نعترف نحن أيضاً بأهمية الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير، إضافةً إلى الوصول إلى الإنترنت كداعمين للحقوق المتعلّقة بالصحة الجنسيّة والإنجابيّة.
- **الحجب المظلل** – يشير إلى ممارسة تقيّد إظهار المحتوى من دون علم صاحبه/ته: https://www.nytimes.com/interactive/2023/01/13/business/what-is-shadow-banning.html.
- **محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة (SRHR)** – يشير إلى كل المحتوى الذي يتضمن المنشورات والإعلانات والمقاطع المصورة والصور وغيرها التي يتمّ نشرها على المنصات من قبل جهةٍ ما، بما في ذلك الأفراد والفنانين/ات والناشطين/ات والمنظمات غير الحكومية والعاملين/ات في المجال الصحّي وغيرهم بهدف تسليط الضوء على الحقوق الجنسية والإنجابية، حيث تتضمن ولكن ليست محصورةً بالوصول إلى وسائل منع الحمل والحماية من الأمراض التي تنتقل بالاتّصال الجنسي والممارسات الجنسيّة الممتعة والولادة وحقوق مجتمع الميم والآخرين.
- **شروط الخدمة** – قد يُطلق على هذه الوثيقة أيضاً عنوان "شروط الاستخدام" و"الأحكام والشروط" وغيرها من المصطلحات. "غالباً ما توفر شروط الخدمة الأسس الضرورية لكيفية استخدام مختلف الخدمات الإلكترونية" كما ذكرت مؤسسة التخوم الإلكترونية (EFF)، كما تمثّل اتفاقاً قانونياً بين الشركة والمستخدم/ة. وتمنح شروط الخدمة الشركات حقّ اتخاذ الإجراءات ضد المستخدمين/ات ومحتواهم.[2]

---

[1] لجنة غوتماخر-لانسيت: "نحو تقدم أسرع للصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها للجميع – الملخص التنفيذي" Guttmacher-Lancet Commission, "Accelerate Progress: Sexual and Reproductive Health and Rights for All — Executive Summary", https://www.guttmacher.org/guttmacher-lancet-commission/accelerate-progress-executive-summary.

[2] مؤسسة التخوم الإلكترونية، "شروط الاستـ(غلال)خدام" Electronic Frontier Foundation, "Terms of (Ab)use" https://www.eff.org/issues/terms-of-abuse

## الملخّص التنفيذي

تحلّل هذه الدراسة سياسات الإشراف على المحتوى وممارسات ""فيسبوك"" (Facebook) و"إنستغرام" (Instagram) و"تيك توك" (Tiktok) ومنصة "إكس" (X) المعروفة سابقاً بـ"تويتر" (Twitter) و"يوتيوب" (YouTube) في ما يخصّ المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية (SRHR) في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا (WANA). تهدف هذه الدراسة، عبر تحليل السياسات ومقابلات مع منظمات تعمل على تعزيز الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة، إلى معرفة كيفية تعامل هذه المنصات مع هكذا محتوى نظرياً وعملياً، وما تأثير سياساتها هذه.

تمّ الحصول على بيانات هذه الدراسة النوعية والكمية من الأبحاث المكتبيّة وتحليل السياسات والمقابلات التي أجريت مع عشر منظمات وناشطين/ات من غرب آسيا وشمال إفريقيا، يملكون خبرةً في مواجهة الإشراف على محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة من منشوراتٍ وإعلانات والتعامل معه. وعبر مواءمة منهجية تصنيف الحقوق الرقمية، جرى تحليل سياسات الإشراف على المحتوى العائدة إلى خمس منصات على وسائل التواصل الاجتماعي ومقارنتها بدقّة. كما تظهر المقابلات التي أجريت في إطار هذه الدراسة، التطبيق العملي وتداعيات هذه السياسات.

أسفرت عملية البحث عن رسم صورةٍ قاتمة؛ فالمنصات لا تملك سياسات خاصّة بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة، فتضيع الأحكام المتعلّقة بها بين مختلف السياسات، لا سيّما إرشادات المجتمع وسياسات الإعلانات. وغالباً ما تندرج هذه القوانين تحت مُسمى محتوى "للبالغين/ات" أو "جنسي"، ما يفتح الطريق أمام القوانين الرديئة والمسّرعة. كما تُقيّد المنشورات والإعلانات والحسابات وتُزال على أسس غير واضحة في معظم الأحيان، ترافقها تبريرات غير منطقية أو لا صلة لها أحياناً، علماً أن المحتوى لا يكون ضاراً وفاضحاً بأي شكلٍ من الأشكال. الجدير بالذكر أيضاً هو أنّ رفض الإعلانات على وجه الخصوص شكّل تحدياً بالنسبة إلى مناصري/ات الحقوق المتعلّقة بالصحة الجنسيّة والإنجابيّة، حيث تستغرق عمليات الاستئناف وقتاً طويلاً إلى حدّ تحوّل الرقابة الذاتية أمراً شائعاً. وأخيراً، يتمّ استهداف المحتوى العربي بقيود أقسى من تلك المفروضة على المحتوى الإنكليزي المشابه.

وتجدر الإشارة أننا لم نوثّق أي حالة اتخذت فيها منصةٌ ما إجراءات إثر مطالب فريق ثالث، لا سيما مطالب الحكومة بتقييد المحتوى والحسابات التي تنتهك القوانين المحلية. من هنا، يركّز هذا التقرير على القيود والإجراءات التي تتخذها المنصات لفرض سياساتها وقوانينها الخاصة.

يوفر القسم الأول من التقرير لمحة عن ممارسات الإشراف والرقابة على محتوى الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، بما فيها أنواع القيود التي تواجهها المنظمات والناشطون/ات. بينما يبحث القسم الثاني في القيود الصارمة المفروضة على محتوى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الإعلاني. ويتطرق القسم الثالث إلى كيفية معارضة المنصات لسياستها الخاصة من خلال تقييد المحتوى الإعلامي والفني. ونقيّم في القسم الرابع آليات الاستئناف التي توفرها المنصات وكيفية عدم إرضائها للمستخدمين/ات في المنطقة. وأخيراً، يوثق القسم الخامس الرقابة على أصوات أحرار الهويّة الجنسانيّة ومنظمات مجتمع الميم والآخرين من قِبل المنصات.

## الاستنتاجات الرئيسية

- وثقنا القيود المفروضة على المنصات محور الدراسة مثل "فيسبوك" (Facebook) و"إنستغرام" (Instagram) و"تيك توك" (Tiktok) ومنصة "إكس" (X) المعروفة سابقاً بـ"تويتر" (Twitter) و"يوتيوب" (YouTube) و"فيسبوك" إضافةً إلى "لينكد إن" (LinkedIn) الذي تملكه شركة "مايكروسوفت" (Microsoft). وكانت منصتيّ "إنستغرام" و""فيسبوك"" التابعتَيْن لشركة "ميتا" مسؤولتَين عن أكبر عددٍ من القيود، إذ حلّ "إنستغرام" في الطليعة، يليه ""فيسبوك"". وقد صرّح خمسة من أصل عشرة من الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلة أنّهم تعرّضوا لما بين 15 و20 حالات تقييد في العام 2022 وعلى المنصتَين.
- تضمّنت القيود المفروضة على المنظمات وصانعي/ات المحتوى الذين نشروا عن الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية إزالة المحتوى والحسابات ورفض الإعلانات وحصر الانتشار العضوي. كما تمّ تقييد المحتوى الخاص بهم لانتهاكه سياسات المنصات في ما يتعلق بالمحتوى "الجنسي" أو "البالغ". إلا أن الأعذار التي قدّمتها المنصات لم تكن منطقيّة دائماً بالنسبة إلى الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلة والذين نشروا محتوى غير ضار مثل المعلومات الطبية المفيدة والتي تمّت إزالتها من قِبل المنصات لاعتبارها محتوى "جنسي" أو "بالغ".
- تنصّ المنصات في سياستها على حالات استثنائية لنشر المحتوى "الجنسي" و"البالغ" والعاري مثال الأسباب التعليمية والطبية والفنية أيضاً. إلا أنّنا وثّقنا حالات عدّة حيث عارضت المنصّات سياستها الخاصة من خلال إزالة المحتوى التعليمي والفني وغيره المتعلّق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.
- برز رفض الإعلانات بالأخصّ كتحدٍّ بالنسبة إلى المناصرين/ات للصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية، إذ منعهم من نشر محتواهم ومعلوماتهم الضرورية على نطاق أوسع. بالفعل، صرّح أربع من أصل عشرة منظمات وناشطين/ات أجرينا معهم مقابلة أنّهم فقدوا إمكانية الوصول إلى حساباتهم الإعلانية. وتُجرى الموافقة على معظم الإعلانات المرفوضة بعد المراجعة، إلا أن الأشخاص الذين أجرينا معهم مقابلة انتقدوا عملية الاستئناف واصفين إياها بالطويلة وغير الفعالة ولا يمكن توقّع نتيجتها.
- وفقاً لتحليل سياسة منصات خمس وهي "فيسبوك" و"إنستغرام" و"تيك توك" و"منصة إكس" و"يوتيوب"، أعلنت جميع المنصات عن آليات لمستخدميها تسمح لهم بتقديم استئنافٍ متعلّق بالإشراف على المحتوى. إلا أن هذه الآليات لم تغطِ كافّة أشكال إجراءات الإشراف على المحتوى. ففي حالة "تيك توك" و"منصة إكس"، يتوفّر عدد قليلٌ جداً من المعلومات حول كيفية تعاملهما مع الاستئنافات. بينما كانت "ميتا" الأكثر شفافية حيال عملية مراجعة الاستئنافات. ولم تُعلن أيٌّ من المنصات عن دور الأتمتة في مراجعة الاستئنافات.
- وصف الأشخاص الذين أجرينا مقابلاتٍ معهم ممارسات المنصات في الإشراف على المحتوى بـ"الانحيازي" ضدّ منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا واللغة العربية، مضيفين أن المنصات تفشل غالباً في مراعاة سياق المحتوى المنشور.

## التوصيات الموجهة إلى المنصات

- **التدقيق في آثار حقوق الإنسان:** يجب على المنصات أن تُجري تقييماً لآثار حقوق الإنسان بشأن كيفية تأثير قوانينها وفرض سياستها على الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة، إضافةً إلى حرية التعبير وتداول المعلومات بصفتها عاملاً ممكّناً للحقوق المذكورة. كما يجب على التقييمات أن تحقق في تقارير حول الانحياز لمنطقة ولغاتها ولهجاتها، إضافةً إلى ازدواجية المعايير في الإشراف على المحتوى المتعلّق بالجهاز التناسلي الأنثوي والمتعة الجنسية؛ ويجب أن تأخذ في عين الاعتبار دور الذكاء الاصطناعي وعيوبه في الإشراف على المحتوى باللغات المعتمدة في المنطقة.
- **إيضاح أسباب تقييد المحتوى "البالغ" و"الجنسي":** ينبغي على المنصات أن تحدّد بوضوح المحتوى الذي يعتبر "جنسياً" و "بالغاً" أو "غير لائقاً" بما في ذلك الإعلانات؛ كما يجب أن تمتنع عن استخدام التفسيرات المبهمة والعامة للمحتوى والإعلانات التي تندرج ضمن هذه الفئات. وثّقنا بعض حالات استشهدت المنصات فيها بانتهاك هذه السياسة لتقييد المحتوى غير الضار على حدٍ سواء.
- **تحسين تدريب المسؤولين/ات عن الإشراف على المحتوى في التعرّف على محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة:** يجدر بالمنصات تصميم أنظمة الإشراف على المحتوى بطريقة تسّهل التعرّف على المحتوى المتعلق بهذه الحقوق، والذي يتم الإبلاغ عنه على أنه محتوى "بالغ" أو "جنسي". كما تبرز الحاجة إلى نسبةٍ أعلى من الأفراد العاملين/ات في أنظمة الإشراف على المحتوى نظراً إلى الفوارق البسيطة في تصنيف الحالات.
- **تعزيز الاستثناءات على المحتوى التعليمي والطبي والعلمي والفني وتحسينها:** يجب على المنصات أن تعزز سياستها باستمرار منح استثناءات للمحتوى "العاري" و"شبه العاري" و"البالغ" و"الجنسي" عندما يُنشر لأسباب تعليمية وفنية وعلمية. كما يجب أن تحسّن من السياسات القائمة من خلال التخلي عن اللغة المبهمة (مثال: "قد نستثني"...) ومنح المزيد من لاستثناءات (مثلاً، لا تسمح "تيك توك" بالاستثناءات الفنية).
- **مراجعة السياسات الإعلانية المفروضة على الصحة الجنسية والإنجابية والرفاهية:** تُعدّ قوانين الإعلانات الخاصة بالمنصات بشأن هذه المواضيع صارمةٌ جداً، فهي تحجب مثلاً الإعلانات التي تركّز على "المتعة الجنسيّة" ("ميتا"، "تيك توك") والتي "تعرض الجسد المكشوف كثيراً". في حين أن الحاجة إلى تقييد بعض المحتوى عن القاصرين/ات أمرٌ مفروغٌ منه، إلا أنّ الحجب الشامل يمنع النشر الأوسع للمعلومات الضرورية المتعلقة بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية. كما ينبغي على المنصات **أن توضح كيفية فرضها لقوانينها الإعلانية**، خصيصاً دور الأتمتة في اتخاذ قرار رفض الإعلان أو إزالته.
- **إيضاح الأساس القانوني لتقييد الإعلانات المحلية:** تقيّد المنصات الإعلانات التي ترّوج للصحة الجنسية والإنجابية والرفاه في أسواق محددة، مثل أساليب منع الحمل من دون وصفةٍ طبية على "منصة إكس" و"منتجات منع الحمل والخصوبة" على "يوتيوب"، وذلك في معظم الأسواق في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. لذا يجدر بالمنصات تحديد الأساس القانوني الذي يخولها حجب هذه الإعلانات في كل دولة. ويجب أن تمتنع أيضاً عن فرض الحظر العام المبني على التكهّنات حول الأنشطة أو المحتوى المسموح به في المنطقة.

- **التمتّع بالشفافية في ما يتعلق بالقيود المفروضة على ظهور المحتوى.** يجب أن تتحلّى المنصّات بالشفافيّة في ممارساتها المتمثّلة في الحدّ من ظهور المحتوى والإعلانات والحسابات والصفحات وغيرها. كما يجب عليها إخطار المستخدمين/ات عند اتّخاذ مثل هذه الإجراءات، وذكر الأسباب، وتوفير سبل الطعن في هذه القيود.
- **تخصيص الموارد للإشراف على المحتوى العادل والمُتمَحور حول حقوق الإنسان في المنطقة.** يجب على المنصّات تحسين الإشراف على محتواها باللّغة واللهجة العربية واللّغات الأخرى المستخدمة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا (WANA). كما يجب عليها التأكّد من أنّ فِرق الإشراف على المحتوى الخاصّة بها قد تلقّت تدريباً كافياً بشأن المسائل المتعلّقة بحقوق الإنسان، وأنّها تحظى بتنوّعٍ لغوي وبالمعرفة السياقية اللّازمة لاتّخاذ قرارات الإشراف على المحتوى التي تتمحور حول حقوق الإنسان. ومن خلال نشر مجموعات بيانات التدريب المتنوّعة، يجب على المنصّات أيضاً التأكّد من تدريب برنامج الذكاء الاصطناعي الخاص بها للإشراف على المحتوى بشكلٍ مناسب على لغات المنطقة ولهجاتها وسياقاتها.
- **تحسين عمليّة الاستئناف المتعلّقة بالإشراف على المحتوى.** يجب على المنصّات تحسين آليّات الاستئناف المتعلّقة بالإشراف على المحتوى لتغطية جميع أنواع القيود، بما في ذلك حذف المحتوى ورفض الإعلانات وتعليق الحسابات والصفحات والحسابات الإعلانية والقرارات المتعمّدة لتقليل ظهور المحتوى والحسابات. عندما تقوم المنصّة بإزالة المحتوى باستخدام الأتمتة، يجب أن يكون المستخدمون/ات والمُعلنون/ات قادرين/ات على مناشدة مُشرف/ة بشري/ة أو فريق يُعنى بالإشراف. يجب على المنصّات أيضًا تحديد الأطر الزمنية الخاصة بها لإخطار المستخدمين/ات بقرارات الاستئناف المتعلّقة بالإشراف على المحتوى.
- **اتّخاذ إجراءات ضد المستخدمين/ات الذين يسيئون استخدام آليات البلاغ (flagging) عن المنشورات.** يجب أن تتصدّى المنصّات لهذه الممارسة التي بموجبها تقوم مجموعة أو مجموعات من المستخدمين/ات بالإبلاغ بشكلٍ مكثّفٍ عن المحتوى أو الحسابات التي يريدون إسكاتها. يجب منع المُسيئين/ات المتكرّرين/ات من الإبلاغ عن المحتوى (report) أو تقديم "بلاغ" (flagging) عنه في المستقبل.

## المقدّمة

عرّفت لجنة "غوتماخر- لانسيت" (Guttmacher-Lancet) الصحة الجنسية والإنجابية على أنّها "حالة من السلامة الجسدية والعاطفية والعقلية والاجتماعية في ما خصّ كلّ أوجه الجنسانية والإنجاب، وليست حالة غياب المرض أو الاختلال الوظيفي أو العجز فحسب"، مؤكّدةً على أنّ تحقيق الصحة الجنسيّة والإنجابية يعتمد "على إدراك الحقوق الجنسية والإنجابية[3]".

وبهذا المعنى، تتناول الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة مجموعة من القضايا التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الوصول إلى المتعة الجنسية، والحماية من الأمراض المنقولة جنسياً، والحصول على وسائل منع الحمل، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والحفاظ على صحّة الأمهات والأطفال في جميع مراحل حياتهم وتحقيق أدوارهم في المجتمع. نظراً لعوامل لا تُعَدّ ولا تُحصى، مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والأعراف المجتمعية، والتقاليد، وإمكانية الوصول إلى التعليم، والقوانين، والبيئة الأسرية، يمكن أن يختلف الوصول إلى المحتوى التعليمي والمعلومات المتعلّقة بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة بشكلٍ كبيرٍ. وتظهر عوائق كثيرة تحول دون تحقيق هذه الظروف في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، ما ينعكس بتحديات كثيرة منها تعذّر الوصول إلى خدمات الإجهاض وصعوبة الوصول إلى وسائل منع الحمل. عندما يفشل المجتمع والنظام التعليمي والمؤسّسات الصحية وغيرها من الجهات الفاعلة الحيوية في توفير التثقيف الكافي حول الصحّة الجنسيّة والإنجابيّة، بما في ذلك التوجيه والمناقشة، يمكن أن يكون المحتوى عبر الإنترنت، إلى حدٍّ ما، مصدر معلومات أساسياً وأحياناً منقذاً للحياة. ولكن، تشكّل سياسات الإشراف على المحتوى من منصّات وسائل التواصل الاجتماعي عقبةً أمام تداول المحتوى المتعلّقة بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة، ما يفرض تحدياً خطيراً على الناشطين/ات الحقوقيين/ات والمعلّمين/ات والخبراء والمنظّمات غير الحكومية الناشطة في هذا القطاع.

---

[3] لجنة Guttmacher-Lancet [لجنة غوتماخر-لانسيت هي مبادرة تعاونية بين مجلة "ذا لانسيت"، إحدى أبرز المجلات الطبية في العالم، ومعهد غوتماخر، وتهدف إلى تقديم تحليلٍ شامل وتوصيات بشأن القضايا العالمية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وحقوقها] "نحو تقدّم أسرع: الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة للجميع - ملخص تنفيذي"، المصدر العربي:
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.guttmacher.org/sites/default/files/page_files/accelerate-pro
(gress-executive-summary-arabic.pdf

تتعهّد المنصّات السماح بحريّة التعبير في سياسات الإشراف على المحتوى وإرشادات المجتمع مع ضمان عدم نشر أي محتوى ضارّ وانتشاره. لم توضَع أحكام تتناول قضايا الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة على وجه التحديد، إلا أنّه يتمّ التعامل مع الحوادث من هذا النوع من خلال سياسات مختلفة. وتُطبّق السياسات المعنيّة بمحتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة (مثل التثقيف الجنسي وإعلانات وسائل منع الحمل) بقسوةٍ أكبر في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا، ما يشكّل تحدياً لنشر هذا النوع من المحتوى عبر المنشورات أو الإعلانات وتوزيعه.

يعرض هذا البحث، الذي أجرته منظمة "سمكس"، نتائج تحقيق شامل في السياسات و"إرشادات المجتمع" الخاصة بـ""فيسبوك""، و"إنستغرام"، "وتيك توك"، و"يوتيوب"، و"إكس". ويهدف البحث إلى فهم الرقابة والإشراف على المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية على هذه المنصات في المنطقة. بالإضافة إلى تحليل السياسات العامة، يتناول البحث تنفيذها الملموس، حيث يمكن أن تختلف الممارسات غير المكتوبة عن السياسات المكتوبة.

## المنهجية

صُمِّمَت منهجيّة هذا البحث وفقاً للأهداف والغايات التي تمّ تحديدها في مراحله المبكرة والتي تمّ تكييفها بحسب توافر الشركاء والأشخاص المحتملين الذين قد تجري مقابلتهم لإفادة بحث منظّمة "سمكس". بعد انتهاء مرحلة البحث المكتبي والمشاورات الداخلية، تواصلت منظمة "سمكس" مع المنظّمات الشريكة والناشطين/ات العاملين/ات في مجال الصحة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة في المنطقة (لا سيما لبنان والأردن وفلسطين والعراق ومصر وتونس) للمشاركة في مسحٍ يهدف إلى التقصّي عن مراقبة المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا وآثارها. تضمّن المسح أسئلة نوعيّة وكميّة وُضعَت خصيصاً لفهم خصائص الرقابة على المنصّات وانتشارها في ما يتعلّق بهذا النوع من المحتوى. غطّى القسم الأول من البحث معلومات حول المشاركين/ات فيه. وتناول ثانياً مبدأ الرقابة، حيث سأل المنظّمات عن حالات واجهتها في ما يتعلّق بإزالة المحتوى أو تقييده. بعد ذلك طُلب من المنظّمات إعطاء تفاصيل حول هذه الحالات، مثل المنصّة المعنيّة بهذه الحالة، والأسباب المقدَّمة تبريراً لما حدث، وما إذا كانت هناك محاولة للاستئناف أم لا، الخ. قامت 15 منظمةً وفرداً ينشطون بشكلٍ كاملٍ أو جزئي في مجال الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة بالإجابة على أسئلة المسح، وأفادت خمس جهات مُشارِكة أنّها لم تواجه سابقاً حالات من القيود على وسائل التواصل الاجتماعي.

لجمع المزيد من المعلومات واكتساب معرفة أكثر تعمّقاً، أجرينا مقابلات باللّغة العربية مع عشرة من المشاركين/ات في المسح الذين قالوا إنّهم سبق وواجهوا قيوداً على منصّات التواصل الاجتماعي. هدفت المقابلات إلى الحصول على المزيد من التفاصيل حول حالات تقييد وسائل التواصل الاجتماعي الواردة في المسح، حيث قدّم الناشطون/ات والمنظّمات على حدٍّ سواء المزيد من التفاصيل المتعلّقة بإنشاء المحتوى ونشره وإطلاق الحملات الإعلانية وعملية الاستئناف. في هذه المرحلة، تمكّنت منظّمة "سمكس" من التواصل مع المزيد من المنظّمات، إذ بدا أنّ هناك ميلاً أكثر نحو مناقشة الموضوع في إطار محادثة مقارنة بفعل ذلك عن طريق مسح.

تجدر الإشارة إلى أنّ ستّ من الجهات التي تمّت مقابلتها مسجّلة رسمياً في المنطقة أو في الخارج وتتبع أساليب عمل معيّنة مثل رفع مستوى الوعي أو المناصرة أو التغطية الإعلامية أو بناء القدرات. ويقوم أربعة أفراد من الذين تمّت مقابلتهم بالتعبير عن آرائهم من خلال الأعمال الفنية ونشاط مجتمع الميم والآخرين (LGBTQ+). وشمل البحث حالات من تقييد المحتوى التي جُمعت من خلال البحث المكتبي.

تجدر الإشارة إلى أنّ المحتوى الذي تنشره المنظمات والناشطون/ات هو محتوى تعليمي بشكل أساسي ويغطّي عادةً مجموعة من المواضيع المتعلّقة بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة مثل الخدمات الطبية، والصحة النفسية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والعلاقات، والختان، وفيروس نقص المناعة البشرية، وتاريخ الممارسات الجنسية المثلية في العالم العربي، إلخ.

خلال المقابلات، استذكر صانعو/ات المحتوى حالات تقييد محتواهم، وأظهروا لقطات شاشة كانوا قد أخذوها، وقدّموا تفاصيل عن عمليّة إنشاء المحتوى الخاص بهم، والأهمّ من ذلك، قاموا بالتعبير عن انطباعاتهم حول سياسات ومعايير وسائل التواصل الاجتماعي،

لا سيما ""فيسبوك"""، و"إنستغرام"، و"تيك توك"، و"إكس" و"يوتيوب".

في الوقت نفسه، قام فريق السياسات في منظّمة "سمكس" بإجراء تقييمات متعمّقة للسياسات النوعية التي تعتمدها منصّات التواصل الاجتماعي الرائدة من أجل الحدّ من المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة. في ما يلي المؤشرات المستخدمة في هذه التقييمات، والتي تمّ تكييفها مع نطاق البحث انطلاقاً من منهجية تصنيف الحقوق الرقمية[4]:

- آلية الاستئناف: تحدّد ما إذا كانت المنصّة توفّر آلية تعويض واضحة ويمكن الوصول إليها للمستخدمين/ات الذين تم تقييد محتواهم.
- قواعد المنصّة في ما يتعلّق بمحتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة وكيفية تطبيقها، لا سيما دور الخوارزميات وآليات تقديم البلاغ (flagging).
- القواعد الإعلانية للمنصّات في ما يتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة وكيفيّة تنفيذها.
- بيانات عن حجم وطبيعة المحتوى (لا سيما الإعلانات) والحسابات المقيّدة بسبب محتوى متعلّق بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة.
- عمليات المنصّات للاستجابة لمطالب الحكومة بفرض رقابة على المحتوى، بما في ذلك المحتوى حول الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة.
- بيانات حول المطالب الحكومية بفرض رقابة على المحتوى حول الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة.
- عمليّات المنصات للاستجابة للطلبات الخاصة لفرض رقابة على المحتوى، بما في ذلك المحتوى حول الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة.
- بيانات حول الطلبات الخاصة لفرض رقابة على المحتوى المتعلّق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وجرت مراجعة المعلومات المُجمَّعة من خلال هذه العمليات وتحليلها ومقارنتها، وإدراجها في نهاية المطاف في هذا التقرير.

[4] "تصنيف الحقوق الرقمية" (RDR) هو برنامج بحثي مستقلّ مهمّته تعزيز حريّة التعبير والخصوصية على الإنترنت من خلال وضع معايير ودوافع عالمية للشركات لاحترام وحماية حقوق المستخدم.

## لمحة عن الرقابة المفروضة على محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة

استناداً إلى استنتاجات منظّمة "سمكس"، تُعتبر "إنستغرام" و"فيسبوك" منصّتَي التواصل الاجتماعي الأكثر استخداماً من قبل منظّمات المجتمع المدني والناشطين/ات في مجال الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة، تليهما منصّة "إكس"، و"يوتيوب"، و"تيك توك". لقد حافظ صانعو/ات المحتوى على تواجدهم الرقمي على "فيسبوك" لفترةٍ طويلة قبل اعتماد "إنستغرام"، إلا أنّهم يفضّلون "إنستغرام" لعدّة أسباب، وأهمّها أنّه عبارة عن منصّة مرئية تحظى بشعبيّة كبيرة لدى الجماهير المستهدفة، لا سيّما فئة الشباب. وعلى الرغم من أنّ معظم حالات تقييد المحتوى التي وثّقناها كانت على "فيسبوك" و"إنستغرام"، تبقى هاتان المنصّتان الأكثر استخداماً في المنطقة.

| المنصّة | الملكيّة والمقرّ الرئيسي | الشعبيّة في غرب آسيا وشمال إفريقيا |
|---|---|---|
| "فيسبوك" | يقع المقر الرئيسي لشركة "ميتا بلاتفورمز" (Meta Platforms, Inc.)، المعروفة بـ"ميتا" (Meta)، في "مينلو بارك" (Menlo Park)، وهي إحدى مدن ولاية كاليفورنيا، في الولايات المتحدة. | يُعتبر تطبيق "فيسبوك"، إلى جانب منصّات "ميتا"، أي "إنستغرام" و"واتساب"، أحد منصّات الوسائل الاجتماعي الأكثر استخداماً في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تضمّ مصر أكثر من 40 مليون مستخدم/ة نشط/ة على "فيسبوك"، ما يجعلها واحدة من أكبر أسواق المنصّة. |
| "إنستغرام" | يقع المقر الرئيسي لشركة "ميتا بلاتفورمز" (Meta Platforms, Inc.)، المعروفة بـ"ميتا" (Meta)، في "مينلو بارك" (Menlo Park)، وهي إحدى مدن ولاية كاليفورنيا، في الولايات المتحدة. | يُعتبر تطبيق "إنستغرام"، إلى جانب "فيسبوك" و"واتساب"، أحد أكثر منصّات التواصل الاجتماعي استخداماً في المنطقة. منذ نيسان/أبريل 2023، بلغ عدد مستخدمي/ات منصّة "إنستغرام" 172.4 مليون مستخدم في غرب آسيا وشمال إفريقيا. |
| "تيك توك" | "تيك توك" هي أحدث المنصّات التي ظهرت، وتملكها شركة "بايت دانس" (ByteDance) ومقرّها الصين. | تتمتّع منصّة "تيك توك" في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بأعلى معدّل انتشار عالمي. وتمّ توثيق بلوغ إجمالي عدد المستخدمين/ات في المنطقة 127 مليونًا منذ انطلاق العام 2023. |
| "إكس" | أصبحت منصّة "إكس" (المعروفة بـ"تويتر" سابقاً) ملك شركة التكنولوجيا الأميركية "إكس كورب" (X Corp.). بعد أن اشتراها رجل الأعمال "إيلون ماسك" (Elon Musk) في العام 2022. ويقع مقرّها الرئيسي في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا. | تحظى منصّة "إكس" بشعبية كبيرة لدى فئة الشباب في الخليج. يُعتبر أكثر من 50% من شباب المملكة العربية السعودية ناشطين/ات على المنصة. ولكن، انخفضت نسبة استخدام منصّة "إكس" على مستوى المنطقة إلى النصف منذ العام 2013. وقُدّر عدد المستخدمين/ات بحوالى 237 مليون مستخدم/ة اعتبارًا من العام 2022. |
| "يوتيوب" | يوتيوب هي ملك شركة "غوغل" (Google)، ويقع مقرّها الرئيسي في سان برونو، كاليفورنيا. | تقع الدول الخمس الأولى من حيث الانتشار في منطقة شرق آسيا وشمال إفريقيا وتقع في المنطقة نفسها ثمانية من أفضل ثلاثة عشر دولة من حيث الانتشار اعتباراً من العام 2023. |

كانت منصّة "إنستغرام" مسؤولة عن معظم القيود، تليها منصّة "فيسبوك". خلال مرحلة المقابلات، قال خمسة من أصل عشرة مشاركين/ات إنّهم واجهوا ما بين 15 إلى 20 حالة من تقييد المحتوى في العام 2022 وحده، على "فيسبوك" و"إنستغرام"، مع

الإشارة إلى أنّ كلا المنصّتين تملكهما شركة "ميتا". وكانت "تيك توك"، وهي منصّة تحظى بشعبية متزايدة في المنطقة، هي المنصة الأقلّ استخداماً بين المشاركين/ات في الدراسة. ومع ذلك، مازلنا نوثّق حالات إشكاليّة ترتبط برقابة منصّة على المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة.

أفاد جميع المشاركين/ات في الدراسة أنّهم واجهوا على الأقلّ شكلَين من القيود على وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، رفض الإعلان وحذف المنشور، وتعليق الحساب ورفض الاستئناف، وغيرها. وشملت القيود عمليّات إزالة المحتوى، وإزالة الحسابات، ورفض الإعلانات، وحظر أو تقييد الانتشار العضوي للمحتوى.

وتعتبر المؤسسات والأفراد الذين أجرينا مقابلات معهم أنّ الأسباب التي تقدّمها المنصّات لتقييد المحتوى غالباً ما تكون غير مُقنعة وحتى "غير منطقية". على سبيل المثال، رفض "فيسبوك" إعلاناً إعلامياً صادراً عن المنتدى العربي للتربية والصحة الجنسانية والإنجابية ومقرّه فلسطين (المعروف أيضاً بمنتدى الجنسانية) يعرض تمارين كيجل (Kegel) التي تساعد على تقوية عضلات قاع الحوض. لقد تفاجأت المنظمة بقرار المنصّة نظراً إلى أنّ المنشور عبارة عن رسوم توضيحية ولا يُظهر أي عريّ، فحدّدت المنصّة رفض الإعلان لاعتباره من "المنتجات أو الخدمات الخاصّة بالبالغين".

الصورة 1: لقطة شاشة مقدَّمة من منتدى الجنسانية.

**وصف المحتوى:**
صور توضيحية توضّح كيفية ممارسة تمارين كيجل.

**التاريخ:**
2 أذار/مارس 2023.

**المنصّة:**
"فيسبوك"

**السياسة المُنتهكة المذكورة:**
"منتجات أو خدمات خاصّة بالبالغين".

واجه موسى الشديدي، وهو ناشط عراقي مقيم في الأردن، حالةً أخرى من تقييد المحتوى على "إنستغرام" لأسباب لا يفهمها. في آذار/مارس 2023، نشر صورة لصفحة من كتاب "ميشيل فوكو" (Michel Foucault) المُعنوَن Histoire de la Sexualité (تاريخ الجنسانية). وقامت منصّة "إنستغرام" بإزالة الصورة باعتبارها انتهاك لإرشادات المجتمع الخاصة بها باعتبار المنشور من فئة "الخطاب والرموز التي تدلّ على الكراهية".

وكان الشديدي قد سبق ونشر في كانون الأول/ديسمبر 2022 "ستوري" (story) كتب فيها عن رأيه بضرورة إعادة النظر في الخطاب الرسمي حول سنّ الموافقة. وأزالت منصّة "إنستغرام" الصورة باعتبارها نوع من "العري والنشاط الجنسي". وقدّم استئنافاً تمّ رفضه وواجه بعد ذلك حظراً لمدّة 48 ساعة على إرسال الرسائل. وقامت منصّة "إنستغرام" بتعطيل حسابه الإعلاني دون تقديم أي مبرّر لذلك. وبقي الحظر سارياً حتى أوائل حزيران/يونيو على الأقلّ، أي في الفترة التي أُجريت فيها المقابلة معه.

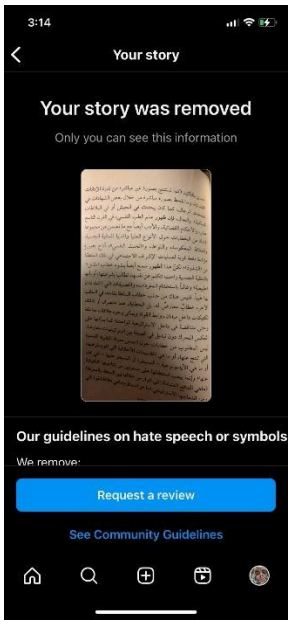


الصورة 1: لقطة شاشة مقدَّمة من منتدى الجنسانية.

**وصف المحتوى:**
صورة من أحد كتب "ميشال فوكو"

**التاريخ:**
2 أذار/مارس 2023.

**المنصّة:**
"إنستغرام"

**السياسة المُنتهكة المذكورة:**
"خطاب ورموز تدلّ على الكراهية"

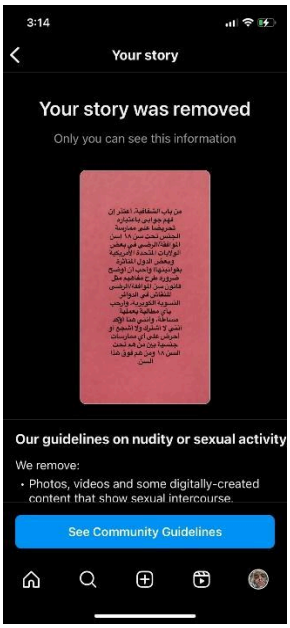


الصورة 3: لقطة شاشة قدّمها الشخص الذي تمّت مقابلته.

**وصف المحتوى:**
ستوري (story) كتب فيها الشديدي عن سنّ الموافقة.

**التاريخ:**
كانون الأوّل/ديسمبر

**المنصّة:**
"إنستغرام"

**السياسة المُنتهكة المذكورة:**
"العري والنشاط الجنسي"

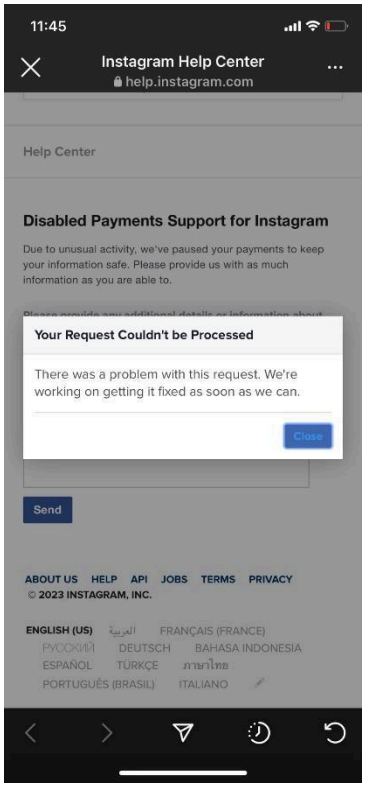


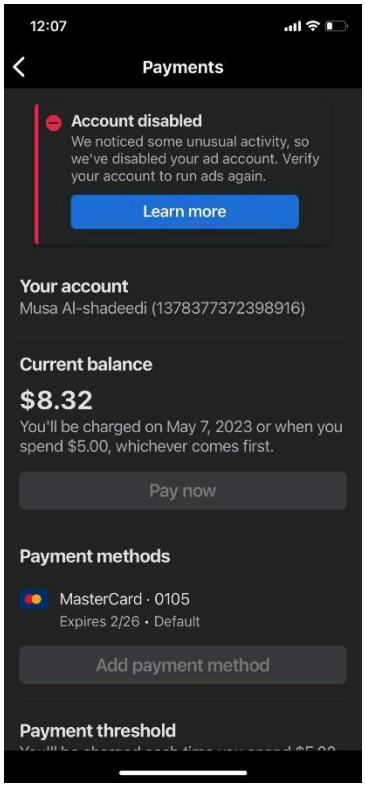


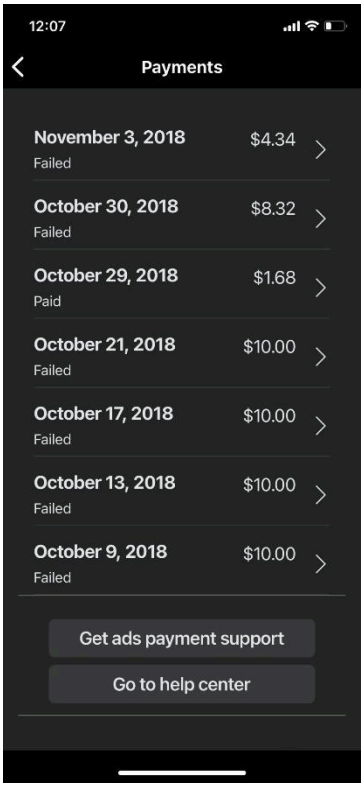


الصور 4 و5 و6: لقطات شاشة قدّمها الشديدي تُظهر حظر "إنستغرام" لحسابه الإعلاني.

## ازدواجيّة المعايير والتحيّز في الإشراف على المحتوى

توضّح حالات كثيرة من الرقابة أوجه القصور التي تميّز كيفيّة قيام المنصّات بتعديل المحتوى حول الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة في المنطقة.

تشير المنظّمات والناشطون/ات إلى أنّ منصّات التواصل الاجتماعي لا تأخذ في الاعتبار السياق الذي يتمّ تقديم المحتوى فيه. ذكرت "جيم" (Jeem)، وهي وسيلة إعلامية تغطّي موضوعات متعلّقة بالنوع الاجتماعي والجنسانية والجسد، أنّ الموقع نشر مرةً منشوراً على "إنستغرام" حول "أربع أدوات نسوية لمقاومة العنف ضد النساء". وأوضحت داليه عثمان، المديرة التنفيذية لموقع "جيم"، أنّ التفاعل مع المنشور خلال الساعات الثلاث الأولى لم يتجاوز ثلاث "إعجابات"، وهو ما كان مفاجئاً للغاية بالنسبة لهم. لكنّهم لاحظوا كيف ارتفع التفاعل إلى 33 "إعجاباً" بعد أن حذفوا كلمة "مقاومة" من التعليق. تعتبر "ميتا" أنّ بعض الكلمات مثل "شهيد" و"مقاومة" هي كلمات "سياسية" أو عنيفة، لا سيما عندما تُستخدم في سياقٍ متعلّق بفلسطين، وغالباً ما تُفرَض رقابة على المنشورات التي تحتوي هذه الكلمات من دون النظر في السياق بشكلٍ مناسبٍ. على سبيل المثال، تسبّب كلمة "شهيد" عمليات إزالة محتوى أكثر من أي كلمة أو عبارة أخرى بموجب معايير مجتمع "ميتا". ووفقاً لسياسة الشركة المتعلّقة بـ "الأفراد والمنظّمات الخطرة" (DIO)، يُعتبر هذا المصطلح مدحاً للأشخاص المسؤولين عن أعمال "الإرهاب"، من دون النظر إلى سياق المنشور. في أذار/مارس 2023، أعلن "مجلس الإشراف" (Oversight Board) في شركة "ميتا" عن مراجعة نهجه بشأن هذا المصطلح.

الصورة 7: لقطة شاشة قدّمتها منصّة "جيم"

يعتقد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنه للتحيّز تجاه المنطقة واللغة العربية دورٌ أيضاً، مضيفين إنّ المنصّات قد وضعت تصوّراً بأنّ حساباتهم "مشبوهة"، خاصة عند النشر باللغة العربية.

وقال ثمانية من أصل عشرة أشخاص إنّ سياسات وسائل التواصل الاجتماعي عنصرية تجاه اللغة والسياقات العربية. فقد حذفت منصّة "إنستغرام" صورة تظهر فيها امرأة عربية وآية من القرآن الكريم في منشورٍ يتناول تاريخ المثليين في السنوات الهجرية الأولى (أوائل سنوات الإسلام) نشرته منصّة "كالا" (Gala) العراقية المدافعة عن حقوق مجتمع الميم والآخرين. تم إلغاء القرار لاحقاً بعد أن استأنفته المنصّة.

الصورة 8: لقطة للشاشة زوّدتنا بها منصّة "كالا"

**وصف المحتوى:**
صورة تظهر امرأة عربية وآية من القرآن الكريم في منشور يناقش تاريخ المثليين في السنوات الهجرية الأولى.

**التاريخ:**
أيار/مايو 2023

**المنصة:**
"إنستغرام"

**الانتهاك للسياسة المُشار إليها:**
خطاب يحرّض على الكراهية (تم إلغاء القرار)

كشف العاملون/ات في مؤسّسة "جيم" (Jeem) خلال مقابلتهم مع "سمكس" (SMEX) أنهم يواجهون قيوداً أقل على المحتوى الذي ينشرونه باللغة الإنكليزية، لا سيّما عندما يتعلّق الأمر بالوصول العضوي للمنشورات. وذكر عثمان من مؤسّسة "جيم" أنّ "التحقق من أوضاع محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة على الصفحات التي تنشر باللغة الإنكليزية يُبيّن لنا أنّ هناك خطباً ما في اللغة العربية أو البلد الذي ننشر منه المحتوى". ويؤيّد هذا التصريح علي بو سلمي، المدير التنفيذي لمنظّمة "موجودين" (Mawjoudin)، وهي منظّمة تونسية للمجتمع المدني تدافع عن حقوق مجتمع الميم والآخرين، مشدّداً على أنّ سياسات وسائل التواصل الاجتماعي لا تأخذ بالاعتبار خصوصية اللغة العربية التي تنطوي على لهجاتٍ كثيرة.

**وصف المحتوى:** ذكر أربعة من أصل 10 صانعي/ات للمحتوى ومنظّمات أنهم تلقّوا تحديثًا يفيد بأنه لا يمكن عرض حساباتهم للأشخاص الذين لا يتابعونهم لأن نشاطهم قد لا يتبع إرشادات التوصيات التي تساعد "إنستغرام" على تحديد أي محتوى من الحسابات يكون مؤهّلاً لتتم التوصية به لغير المتابعين.

الصورة 9: لقطة للشاشة لإشعار أرسلته منصّة "إنستغرام" إلى الشديدي تبلغه فيه أنه لن تتم التوصية بحسابه ومحتواه للأشخاص الذين لا يتابعونه.

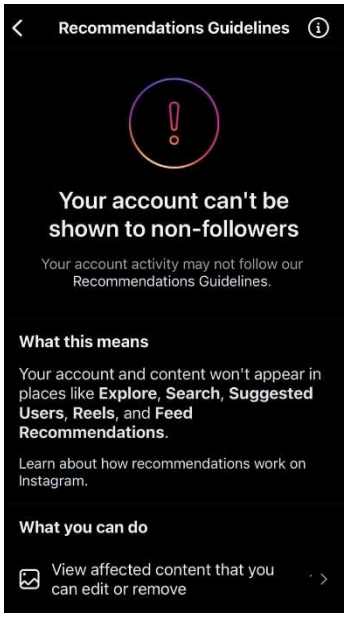


كما تمّ توثيق حالات من ازدواجية المعايير في كيفية إشراف المنصّات على المحتوى الذي يتناول تركيب الجهاز التناسلي الأنثوي، على عكس المحتوى الذي يتناول تركيب الجهاز التناسلي الذكري.

في أيار/مايو 2023، أزال موقع "يوتيوب"، وهو منصة تملكها شركة "غوغل"، الصورة المصغّرة لفيديو نشره مشروع "الحب ثقافة" (Love Matters Arabic) يشرح عن الأعضاء التناسلية الأنثوية باستخدام الرسوم التوضيحية. فبحسب موقع "يوتيوب"، ينتهك الفيديو - الذي يوضح الفرق بين الفرج والمهبل - "سياسة المحتوى الذي يضمّ مشاهد جنسية وعُري" الخاصة به. وأوضحت المنصّة أنها أزالت الصورة المصغّرة حرصاً على أن يكون موقع "يوتيوب" "مساحة آمنة للجميع". ومع ذلك، لم يتم تقييد فيديو آخر من السلسلة نفسها يشرح تركيب ووظائف الأعضاء التناسلية الذكرية، حيث يحتوي الفيديو على صورة مصغّرة تعرض رسماً توضيحياً للقضيب والخصيتَيْن. تؤدّي هذه الازدواجية في المعايير إلى ترسيخ وصم الحياة الجنسية للأنثى والصحة الإنجابية.

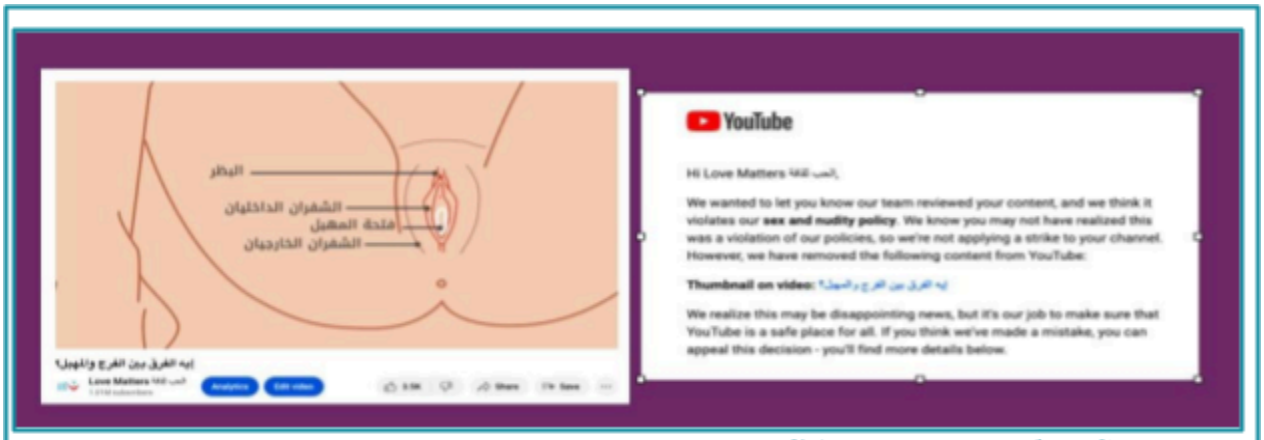


الصورة 10: لقطة للشاشة زوّدنا بها مشروع "الحب ثقافة"

**وصف المحتوى:** صورة مصغّرة لفيديو بعنوان "ما الفرق بين الفرج والمهبل؟"

**التاريخ:** 5 أيار/مايو 2023

**المنصّة:** "يوتيوب"

**السياسة المنتهكة:** سياسة المحتوى الذي يضمّ مشاهد جنسية وعُري

تركيب ووظائف الأعضاء التناسلية الذكرية

14K views 6mo ago ...more

Love Matters الحب ثقافة 1.02M Subscribe

لم ينتهك فيديو آخر من السلسلة نفسها يظهر الأعضاء التناسلية الذكرية أي القضيب والخصيتَين، سياسة "يوتيوب".

الصورة 11:
لقطة للشاشة زودنا بها مشروع "الحب ثقافة"

بتاريخ 27 أيار/مايو 2022، غرّدت المتخصصة في الطب الجنسي اللبنانية ساندرين عطاالله رداً على تعليق "تيك توك" لحسابها الذي تستخدمه للتوعية بالصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة: "عندما أتكلّم عن الرجال ولذّتهم أحصل على مشاهدات. ولكن عندما أتكلّم عن المرأة وجسدها وحقوقها ولذّتها، يصار إلى الغائي كما يتمّ الغاء النساء في مجتمعاتنا"، كما وصفت منصّة "تيك توك" بأنها منصّة "ذكورية" و"متحيّزة جنسياً" "تكره النساء".

وبالفعل، وفقاً لتحليل سياسات الإعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي الذي أجريناه، تضع جميع المنصّات المشمولة في الدراسة عدّة قيود على الإعلانات التي تروّج للمحتوى والخدمات والمنتجات المتعلقة بحقوق الصحة الجنسيّة والإنجابيّة والرفاهية، وذلك بشكلٍ أساسي بموجب الإرشادات المجتمعية الخاصة بها والتي تحظر المحتوى الذي يضمّ مشاهد جنسية وعُري، إضافة إلى اللوائح التي تحظر إعلاناتٍ محدّدة لبعض المنتجات والخدمات المخصّصة "للبالغين".

# التشدّد في الإشراف على إعلانات الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة والرفاه

تتمثّل إحدى التحديات الرئيسة التي تواجه المنظّمات والأفراد العاملين/ات في مجال الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة في المنطقة في تخطّي سياسات الإعلانات التي تضعها منصّات التواصل الاجتماعي وتنفيذها.

يعتقد ثمانية من أصل 10 منظمات وناشطين/ات أجرينا معهم مقابلات أنّه لا يمكنهم مشاركة معظم محتواهم عبر إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك، غالباً ما يُمارسون رقابة ذاتية مشدّدة بسبب التهديدات والمخاطر الاجتماعية. وقال أربعة من أصل عشرة أشخاص أجريت معهم مقابلات إنّهم فقدوا الوصول إلى حساب أو أكثر من حساباتهم الإعلانية، في حين قال ثلاثة آخرون إنهم قرروا عدم دعم المنشورات إذ يزيد ذلك من تعرّضهم للهجمات والمضايقات عبر الإنترنت.

لا يسمح موقع "يوتيوب" بنشر الإعلانات ذات "المحتوى الجنسي الفاضح" بموجب سياسة "المحتوى غير الملائم". وفي صفحة "سياسات إعلانات غوغل"، تحت عنوان "المحتوى والميزات الخاضعة لقيود"، تنصّ الشركة على ما يلي: "يجب أن تحترم الإعلانات الخيارات المفضّلة للمستخدم وأن تلتزم باللوائح القانونية. نحظر أنواعاً معينة من المحتوى الجنسي في الإعلانات والوجهات، والتي لن تظهر إلا في سيناريوهات محدودة استناداً إلى طلبات بحث المستخدم وعمر المستخدم والقوانين المحلية للمواقع الجغرافية التي يتم فيها عرض الإعلان".

وبموجب سياسة على مستوى شركة "غوغل" تنسحب على منتجاتها، بما في ذلك "يوتيوب"، "تحظر "غوغل" الترويج للاختبارات المنزلية لفيروس العوز المناعي البشري (HIV) في جميع أنحاء العالم باستثناء الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة". كما لا يُسمح بإعلانات الإجهاض في أكثر من 70 بلداً، بما في ذلك مصر، وفلسطين، ولبنان، وليبيا، وسوريا، وتونس، واليمن. كذلك تنصّ الشركة على أنها "لا تسمح بعرض الإعلانات المتعلقة بمنتجات منع الحمل أو الخصوبة في البلدان التالية: البحرين، والصين، وجيبوتي، ومصر، وهونغ كونغ، وإيران، والعراق، والأردن، والكويت، وماليزيا، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعُمان، والأراضي الفلسطينية، وقطر، وروسيا، والسعودية، وسوريا، وتايلاند، وتونس، وأوكرانيا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن".

تكشف منصّة "إكس" عن عددٍ من القواعد التي ترعى إعلانات الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة والرفاه. ضمن قسم "المحتوى الجنسي المخصّص للبالغين/ات"، يُذكر أنّ الخدمات مثل تكبير الثدي أو القضيب محظورة، وكذلك الألعاب الجنسية والعُري. أما في قسم الرعاية الصحية، فيتم توضيح كيفية اختلاف محتوى الإعلانات من بلدٍ إلى آخر: على سبيل المثال، لا يُسمح بالإعلانات الخاصة بوسائل منع الحمل غير المقررة بوصفة طبية في العراق، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، وتونس، والمملكة العربية السعودية، وقطر، والأراضي الفلسطينية، وعُمان، والمغرب، وليبيا، ولبنان، والكويت، والأردن، والبحرين. كما أنّ الإعلانات المتعلّقة بمواد التشحيم محظورة في الجزائر.

وفي "السياسات الإعلانية الخاصة بـ "تيك توك"- دخول المجال"، تسرد المنصّة أنواع الإعلانات التي تحظرها تحت عنوان "المُنتَجات الجنسية، والخدمات الجنسية، وأشكال المتعة الجنسية للبالغين/ات". وتشمل هذه "الترويج أو البيع أو الإغراء أو تسهيل الوصول إلى المواد الإباحية والألعاب الجنسية والإمدادات مثل مواد التشحيم أو الوثن أو الأزياء الخيالية الجنسية" و"الترويج لـ أو بيع أو توفير أو

تسهيل الوصول إلى وسائل تحسين الأداء الجنسي، أو المتعة الجنسية، أو شكل الجسم، في شكل عقاقير، أو أدوية، أو أدوات، أو أجهزة أو أيّ من هذه المُنتَجات أو الخدمات. على سبيل المثال، تكبير القضيب، وتكبير الثدي". كذلك تصنّف المنصّة "خدمات الإجهاض" على أنها "غير مناسبة". وتوفّر سياسة "التصاميم الإبداعية للإعلان والصفحة المقصودة" معلومات إضافية، حيث تنصّ أنّه يجب ألّا "تعرض التصاميم الإبداعية للإعلان والصفحة المقصودة أنشطة أو سلوكيات جنسية ايحائيّة بشكلٍ مفرط أو مثيرة جنسياً"، أو أن "تعرض أيّ تعرٍّ، وألّا تشير إلى إشارات جنسية، وألّا تصوّر شخصاً بشكلٍ فاضح"، وألّا تعرض " جسداً مكشوفاً بشكلٍ مفرط"، وألّا تركّز "على أجزاء الجسم الحميمية الفردية، مثل الأعضاء التناسلية، والأرداف، والثديين."

وأخيراً، لدى "ميتا" سياستان رئيسيتان بموجب معاييرها الإعلانية التي تقيّد الإعلانات التي تندرج أو قد تندرج ضمن محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة هما: المحتوى الخاص بالبالغين ومنتجات أو خدمات البالغين. بموجب إرشادات المحتوى الخاص بالبالغين، تنصّ الشركة على أنّه " يجب ألّا تتضمن الإعلانات محتوى خاصاً بالبالغين. ويتضمن ذلك العري وتصوير أشخاص في مواضع خليعة أو مثيرة، أو النشاطات المتضمنة إيحاءات فجة أو النشاطات المثيرة للشهوة الجنسية". وهي تعرض قائمة بما يمكن ولا يمكن للمعلنين نشره بموجب هذه السياسة. أما بموجب سياسة منتجات أو خدمات البالغين، فتذكر الشركة أنّه "يجب ألا تروّج الإعلانات لبيع أو استخدام منتجات أو خدمات البالغين. يجب أن تستهدف الإعلانات، التي تروِّج لمنتجات أو خدمات الصحة الجنسية والإنجابية مثل موانع الحمل وتنظيم النسل، الأشخاص بعمر 18 عاماً أو أكثر مع عدم التركيز على المتعة الجنسية". بموجب هذه الإرشادات، لا يجوز للإعلانات "الترويج للمنتجات أو الخدمات التي تركز على المتعة الجنسية أو تعزيز القدرة الجنسية، مثل ألعاب الجنس أو منتجات تعزيز القدرة الجنسية" أو "تضمين محتوى يركز على المتعة الجنسية أو تعزيز القدرة الجنسية".

وصرّح وافي بلال، الرئيس التنفيذي لشركة "قفزة" (Qafzeh)، وهي شركة للتسويق الرقمي تدير حسابات مؤسّسة "منتدى الجنسانية" (Muntada Al-Jensaneya) على مواقع التواصل الاجتماعي، لمنظّمة "سمكس"، أنّه يتم رفض محتوى نحو خمسة من أصل 60 منشوراً تنشره المنظّمة شهرياً على "إنستغرام" و"فيسبوك". وأضاف بلال أنّ جميع إعلانات المنظّمة رُفضت في البداية. في أحد الأمثلة أدناه، رفضت منصّة "فيسبوك" منشوره الدعائي حول "المنشطات الجنسية" بسبب الترويج لـ "منتج أو خدمة للبالغين/ات". في الواقع، وكما ذكرنا أعلاه، تحظر شركة "ميتا"، إلى جانب شركات التواصل الاجتماعي الأخرى، إعلانات المنتجات التي "تركز على المتعة الجنسية أو تعزيز القدرة الجنسية".

**وصف المحتوى:**
إعلان لمؤسّسة "منتدى الجنسانية" يشرح ما هي "المنشطات الجنسية" مع صورة توضيحية.

**تاريخ المنشور أو الإعلان:**

وقد تلقّى مشروع "الحبّ ثقافة" باللغة العربية تبريراً مماثلاً من "فيسبوك" عندما رُفضت منشوراته المُروّج لها حول مسحات عنق الرحم، وهي طريقة للكشف عن سرطان عنق الرحم ومنتجات الدورة الشهرية. وقالت سماء التركي من المشروع لمنظّمة "سمكس" في مقابلة، إنّ عمليات رفض الإعلانات تتجاوز المحتوى المتعلّق بالمتعة الجنسية وتشمل المحتوى التعليمي الساعي إلى التوعية بالإجراءات الطبية. ووصفت التركي، من مشروع "الحبّ ثقافة"، "المحتوى المخصّص للبالغين" بأنه "مصطلح فضفاض"، معتبرةً أن مثل هذه القيود تعزز بعض وجهات النظر الاجتماعية التي ترى أنّ الدورة الشهرية من المحرّمات ووصمة عار.

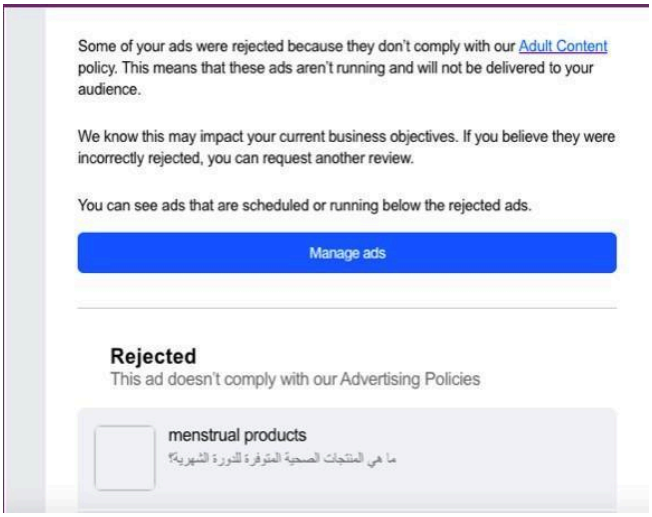


**الصورة 13: لقطة للشاشة زوّدنا بها مشروع "الحب ثقافة"**

**وصف المحتوى:**
إعلان فيديو تعليمي لمشروع "الحب ثقافة" يسلّط الضوء على الاختلافات بين منتجات الدورة الشهرية.

**تاريخ المنشور أو الإعلان:**
18 كانون الأول/ديسمبر 2022

**المنصة (المنصات):**
"فيسبوك"

**السياسة المنتهكة:**
"المحتوى المخصص للبالغين/ات".

| | |
|---|---|
| | **وصف المحتوى:**<br>إعلان لمشروع "الحب ثقافة" يشرح الخطوات الطبية لمسحة عنق الرحم من خلال رسمٍ بياني.<br><br>**التاريخ:**<br>17 كانون الثاني/يناير 2023<br><br>**المنصة (المنصات):**<br>"فيسبوك"<br><br>**السياسة المنتهكة:**<br>"المحتوى المخصص للبالغين/ات". |

**الصورة 14: لقطات للشاشة زوّدنا بها مشروع "الحب ثقافة"**

يعتقد ستة من أصل 10 صانعي/ات محتوى أنّ رفض الإعلانات الذي يتلقونه يصدر تلقائياً. بتعبيرٍ آخر، تستخدم المنصّات الخوارزميات لمراجعة ما إذا كانت الإعلانات تتوافق مع الإرشادات المجتمعية بصورة آنية وذلك من دون مراعاة السياق.

تشرح "ميتا" في مقدّمتها حول معايير الإعلانات بشكلٍ مبهم عملية مراجعة الإعلانات وكيفية إنفاذ سياساتها الإعلانية. تحت عنوان "إنفاذ سياساتنا"، تذكر الشركة أنّها تستخدم المراجعة التلقائية "... وفي بعض الحالات، المراجعة اليدوية" لإنفاذ سياساتها. تعتمد الشركة أيضًا على المستخدمين/ات الذين يقومون بالإبلاغ عن الإعلانات لانتهاكها سياسات الإعلانات لتعلم بالانتهاكات وإنفاذ القواعد.

تنصّ "غوغل" في سياسات إعلانات "غوغل" على ما يلي: "نحن نستعين بمزيج من تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي من "غوغل" وفريق المراجعين/ات لضمان امتثال الإعلانات لهذه السياسات. تستخدِم آليات التنفيذ التي نتّبعها تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي من "غوغل"، المصممة استناداً إلى قرارات فريق المراجعة، وذلك للمساعدة في حماية المستخدِمين/ات والحفاظ على أمان منصّاتنا الإعلانية، والحالات الأكثر تعقيداً أو دقة أو خطورة.

تراجع منصّة "تيك توك" الإعلانات قبل نشرها، وهي عملية موضحة في القسم 2.2 من الإعلان على "تيك توك"- الأمور الأولى التي يجب ملاحظتها، وتنصّ المنصة على ما يلي: "لكي تعمل إعلانات "تيك توك" بسهولة ونجاح على منصتنا، من المهم أن يكون نشاطك التجاري والتصميم الإبداعي للإعلانات مُتَّسِقاً مع سياساتنا." وتضيف: "بينما قد تستغرق بعض إعلانات "تيك توك" وقتاً أطول من المعتاد لاستكمال عملية المراجعة، إلا أنه يتم الانتهاء من مراجعة معظم إعلانات "تيك توك" خلال 24 ساعة. سوف تحصل على إخطارٍ بمجرد اعتماد إعلانات "تيك توك" الخاصة بك ونشرها. إذا تمَّ رفض إعلانك وكان هناك تغييرات يمكن اتخاذها للمساعدة في نشره، فسوف يتم إخطارك، عن طريق المجموعة الإعلانية في منصة مدير إعلانات "تيك توك". ومن غير الواضح ما هي التقنيات التي تستخدمها (إن وجدت) لفرض هذه السياسات.

## عدم استثناء المحتوى التعليمي والفني

تنصّ المنصّات في سياساتها الخاصة على أنه يُسمح بالمحتوى "الجنسي" أو المحتوى المخصص للبالغين/ات إذا نُشر لأغراضٍ تعليمية أو فنية أو طبية. ومع ذلك، تُظهر الأمثلة المذكورة سابقاً والحالات الأخرى التي جمعناها خلال هذه الدراسة أنّ المنصّات تناقض سياساتها من خلال تقييد محتوى الصحّة والحقوق الجنسيّة والإنجابيّة الذي يكون تثقيفياً و/أو فنياً.

في سياسة "العُري والنشاط الجنسي للبالغين/ات"، تقدّم "ميتا" استثناءاتٍ للمحتوى الذي يتضمن عُري عند نشره لعدة أسباب بما في ذلك "استخدامها كشكل من أشكال الاحتجاج، أو لزيادة الوعي بقضية ما، أو لأسباب تعليمية أو طبية". ويتم توفير أمثلة: "على سبيل المثال، نحن نضع قيوداً على بعض الصور التي تعرض الثدي الأنثوي إذا كانت الحلمة ظاهرة، ولكن، في الوقت نفسه، فإننا نسمح بصور أخرى، بما في ذلك تلك التي تصوّر أعمال الاحتجاجات والنساء اللائي يمارسن الرضاعة الطبيعية، وصور ندبات ما بعد عمليات استئصال الثدي. بالنسبة إلى الصور التي تتضمن أعضاءً تناسلية مرئية أو فتحة الشرج في سياق الولادة أو لحظات ما بعد الولادة أو الحالات ذات الصلة بالصحة، فإننا نقوم بتضمين تسمية تحذيرية ليكون الأشخاص على علم بأن المحتوى قد يكون حساساً". ومع ذلك، عمدت منصّة "فيسبوك" سابقاً على تقييد إعلانات مشروع "الحب ثقافة" حول مسحة عنق الرحم ومنتجات الدورة الشهرية، و"منتدى الجنسانية" حول تمارين "كيجل"، علماً أنّ هذه الإعلانات كانت تعليمية ولم تتضمن أي عُري.

وفي حالة أخرى، رفضت منصّة "إنستغرام" إعلاناً يحتوي على دعوة في فيديو لحضور معرض فني للفنانة الأردنية "ماري أبو زيد". وصرّحت أبو زيد، التي تمارس الفنون الجميلة التي تركّز على الجنس والعُري، لمنظّمة "سمكس" في مقابلة أنها لم تكن تعلم أن منشوراتها تُعتبر مشكلة بالنسبة لمنصة "إنستغرام" إلى أن قرّرت الترويج لأحد المنشورات، وأنها باتت تعرف أيضاً سبب عدم حصول حسابها على الاهتمام الذي يستحقه، على الرغم من العمل الشاق الذي تقوم به.

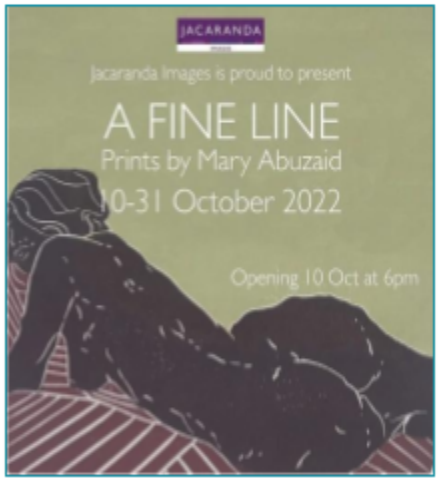


الصورة 15: لقطة للشاشة زوّدتنا بها الفنانة.

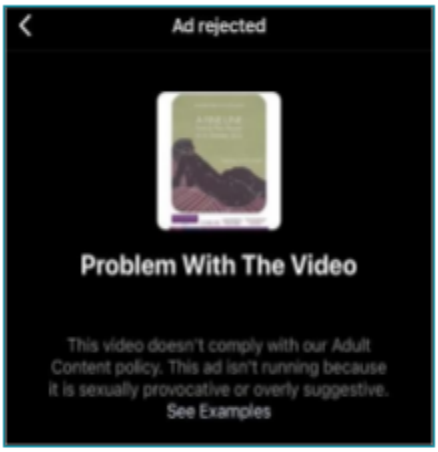


الصورة 16: لقطة للشاشة زوّدتنا بها الفنانة.

## الخلاصة

تتعهّد منصّات التواصل الاجتماعي بحماية حرّية التعبير في سياسات الإشراف على المحتوى وإرشادات المجتمع مع ضمان عدم نشر أو انتشار أيّ محتوى مُسيء. وفي حين لا توجد أيّ أحكام تتناول تحديداً مسائل الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية، تُعالَج الحالات ضمن هذه الفئة من خلال سياسات مختلفة. يشمل موضوع الحقوق والصحّة الجنسية والإنجابية مجموعةً من القضايا التي تتضمّن، على سبيل المثال لا الحصر، المتعة الجنسية، والحماية من الأمراض المنقولة جنسياً، والحصول على وسائل منع الحمل، والمساواة بين الجنسين، وصحّة الأمّهات والأطفال في جميع مراحل حياتهم/نّ، وكذلك أدوارهم/نّ في المجتمع. وفي منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، تُفرَض سياسات الإشراف على المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية بمزيدٍ من الصرامة، ما يضع عقبات أمام نشر وتعميم هذا النوع من المحتوى عبر المنشورات أو الإعلانات.

يهدف هذا البحث إلى تحليل سياسات وممارسات الإشراف على المحتوى على منصّات التواصل الاجتماعي؛ أي "فيسبوك" و"انستغرام" و"تيك توك" و"اكس" ("تويتر" سابقاً) و"يوتيوب"، وتحديداً المحتوى المتعلّق بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، وخاصّةً في لبنان والأردن وفلسطين والعراق ومصر وتونس. استُخلصت بيانات هذا البحث، النوعية والكمّية، من الأبحاث المكتبية وتحليلات السياسات والمقابلات مع عشر منظّمات ونُشطاء من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا ممّن لديهم خبرة عملية في التعامل مع تدابير الإشراف على المحتوى في المنشورات والإعلانات المتعلّقة بالصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية. أُجريت المقابلات

للحصول على مزيدٍ من التفاصيل حول حالات تقييد المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث عرضَ ممثلو المنظمات والنشطاء معلومات تفصيلية حول إنشاء المحتوى والنشر وإطلاق الإعلانات وتقديم الطعون.

وجدت منظّمة "سمكس" أنَّ المنصّات لا تعتمد سياسات خاصّة بمواضيع الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ بل تتوزّع القواعد بشكل عام حول سياسات مختلفة، أبرزها إرشادات المجتمع وسياسات الإعلانات. بالإجمال، تُفرَض القيود في منصّات "ميتا" على المنظّمات وصانعي المحتوى الذين ينشرون حول مواضيع الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتشمل هذه القيود حذف المحتوى، وإلغاء الحسابات، ورفض الإعلانات، والوصول الأساسي المحدود. أمّا المبرّر الرئيس لتقييد المحتوى فيُعزى إلى انتهاك سياسات المنصّة في ما يتعلّق بالمحتوى "الجنسي" والمحتوى الخاصّ بـ"البالغين". وتَبيَّن أنَّ رفض الإعلانات على وجه الخصوص يُشكِّل تحدّياً للمُدافعين/ات عن الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية، إذ يمنعهم/نّ من نشر محتواهم/نّ ومعلوماتهم/نّ الأساسية على نطاقٍ واسع. ولم تكن الأسباب التي قدّمتها المنصّات منطقية دائماً للمستخدمين/ات الذين قالوا أيضاً إنَّ عمليات الطعن غير فعّالة.